



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة وجباية

بغنوان:

اتجاه نظام المحاسبة العمومية الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) خلال الفترة (2002-2012)

من إعداد الطالبة : آسية قمو

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 20 ديسمبر 2012

أمام اللجنة المكونة من السادة :

(أستاذة محاضرة أ - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -) رئيسا	الدكتورة / شريفة رفاع
(أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -) مقررا	الدكتور / عبد الغني دادن
(أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -) مناقشا	الدكتور / أعمر عزاوي
(أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -) مناقشا	الدكتور / محمد زرقون

السنة الجامعية 2012/2013

شكر وتقدير

شاه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين "

لا يسعني وأنا في هذا المقام، إلا أن أتقدم بوسع الشكر والتقدير بعد حمده سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذا العمل، إلى من لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته لإكمال هذا البحث، كما أشكر له طول صبره في تحمّل قراءته وتصحيح فصوله، إلى أستاذي ومرشدي الدكتور: عبد الغني دادن، كما أحبي فيه روح التواضع والمعاملة الحسنة، فجزاه الله عني كل خير

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة جامعة قاصدي مرباح وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على وجه الخصوص.

آسية

إهداء

إلى اللذين أبا إلا أن أفق على القمة، إلى اللذين صنعا مني بنت عالية الهمة : روح أمي الطاهرة رحمها الله
وأسكنها فسيح جنانه وأبي حفظه الله؛

إلى أمي الثانية نانا حفظها الله وأدامها تاج فوق رؤوسنا؛

إلى اللذين علموني كيف أشق طريقي دون وجل وكيف أرسم الهدف وأحقق الأمل : أخويا وأخواتي الأعزاء
وزوجة أخي؛

إلى اللذين كانوا لي مصباحا ينير سواد ليلي وشموعا تضيء منعطفات سبيلي : أساتذتي الموقرين من مرحلة
الابتدائية إلى هذه المرحلة؛

إلى إخوتي وأخواتي اللذين لم تلدهم أمي : محمد لبسيس، حنيفة، أم شيت، جيهان، أم محسن، أبو إسلام، أم
مروة ووصفا، أم منى، أسماء، أمينة؛

كما لا يفوتني أن أهدي إلى كافة أفراد عائلة بن شنة، فوقي، فمو؛

إلى اللذين كانوا سندنا وأنسا لي طوال مشواري الدراسي : زميلاتي وزملائي الأوفياء؛

إلى كافة زملائي وزميلاتي بالعمل وأخص بالذكر الإخوة : ليلي، حسين، دلال، نجلة؛

إلى كل من ساهم بإمدادي بـ : كلمة طيبة بعثت فيا روح العمل

إلى كل طالب للعلم

آسية

III



ملخص البحث

الملخص باللغة العربية

يسود العقدين الأخيرين اتجاه دولي يتواصل بشكل سريع باتجاه إدخال إصلاحات وتغييرات جذرية على الممارسات المحاسبية العمومية التقليدية التي أثبتت عجزها وفشلها في خدمة المجتمعات، بل وعكست في بعض قواعدها ومبادئها العتيقة صورة مشوهة لمهنة المحاسبة جعلت منها إحدى أدوات البيروقراطية المعوقة للتنمية، واتخذتها منفذا سهلا للفساد، وبتزايد تأثير العولمة على الاقتصاديات المحلية من خلال محاولة تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقاط تلاقي بين المعايير المعمول بها على المستوى المحلي والمعايير الدولية، وذلك لتحقيق أكبر درجة من الشفافية على المستوى العالمي بما يسمح بالدخول في إطار المساءلة العالمية، يجب توافر الأنظمة الضرورية لاقتصاد السوق الحر قبل توقع حدوث التوافق المطلوب إذ في ظل الأنظمة العمومية السائدة التي تحد من ممارسة سلطة الإدارة بشكل فعال مما يقيد استقلالية ومرونة الإدارة عبر مركزية تفرضها تلك الأنظمة؛ مما يجعل النظام الاقتصادي تقليديا لا يواكب التطورات المتسارعة في العالم التي تفرض ضرورة تخفيف القواعد والقيود والإجراءات، وإصلاح الاقتصاديات المحلية. وفي سبيل ذلك فإن دعم اصلاح المحاسبة العمومية مهما بلغ حجمه سيحتاج الى إيجاد توافق بين الأسلوب المحلي في التطبيق المحاسبي وبين متطلبات المعايير الدولية، ويمثل التخلي عن الأساس النقدي وتبني أساس الاستحقاق الكامل أو أحد أشكال أساس الاستحقاق المعدل، الوجه البارز لتلك الإصلاحات، وبالتالي ستأتي هذه الإصلاحات كضرورة ملحة فرضتها التطورات المتسارعة في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، مما أوجب على المعنيين بالمحاسبة العمومية اللحاق بركب تلك التطورات، وصولا إلى البرهنة بأن مهنة المحاسبة العمومية دورا أساسيا في خدمة المصلحة العامة لا يمكن تجاوزه أو الاستغناء عنه.

ميزانية عامة للدولة، نظام معلومات المحاسبة العمومية، ربحية، محاسبة عمومية، مؤسسات عمومية لا الكلمات المفتاحية :
معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، توافق محاسبي دولي

prevails in two decades international trend continues rapidly toward reforms radical changes to the traditional public accounting practices which has demonstrated an inability and failure in the service of societies, and even reversed the bases and principles in some ancient distorted image of accountancy has made them one of crippling bureaucratic tools development, and easy access of corruption, with the growing impact of globalization on local economies through attempt to streamline the rules the market reforms, increasing the need to find points of convergence between the applicable standards at the local level international standards, in order to achieve the greatest degree of transparency at the global level, including be allowed to enter in the framework of global accountability, must be the availability of necessary systems free market economy before the expectation of the required consensus, under prevailing public systems that limit the exercise of power of the administration effectively limiting the independence and flexibility Through centralized administration imposed by those Regulations; which makes traditionally economic system is not keeping pace with rapid developments in the world to impose need to ease the rules and restrictions and procedures, and reform of local economies.

And for that, the support of the reform of public accounting, regardless of size will need to find a consensus between local style in accounting application with the requirements of international standards and represents to abandon the cash basis and adopt full accrual basis or one of the forms of merit-based rate, prominent face of those reforms, and these reforms will come as a matter of urgency imposed by rapid developments in various areas of human knowledge, which necessitated the concerned public accounting catch up with those developments, to demonstrate that public accounting profession play a key role in the public interest that cannot be exceeded or indispensable.

Keywords: public accounting, public institutions ,general State budget, public accounting information system, International public sector accounting standards, international coordination accounting.

Prévaut dans deux décennies la tendance internationale continue rapidement vers le radical de réformes change aux méthodes comptables publiques traditionnelles qui ont démontré une incapacité et un échec dans le service de sociétés et ont même renversé les bases et les principes dans une certaine image déformée antique de comptabilité les ont faits un d'endommager le développement d'outils bureaucratique et l'accès libre de corruption, avec l'impact croissant de mondialisation sur des économies locales essaye par de rationaliser les règles les réformes du marché, augmentant le besoin de trouver les points de convergence entre les normes applicables au niveau local des normes internationales, pour réaliser le degré le plus grand de transparence au niveau mondial , y compris être permis d'entrer dans le cadre de responsabilité mondiale, doit être la disponibilité d'économie de marché de systèmes nécessaire avant l'espérance du consensus exigé, Sous les systèmes publics dominants qui limitent l'exercice de pouvoir de l'administration

Et pour cela, le support de la réforme de comptabilité de public, indépendamment de la taille devra trouver un consensus entre le style local dans la l'application comptable avec les exigences de normes internationales et représente pour abandonner la base liquide et adopter la base d'accroissement pleine ou une des formulaires de taux à base de mérite, le visage en vue de ces réformes et ces réformes viendront en urgence imposé par des développements rapides dans les domaines diverses de connaissance humaine, qui a nécessité la comptabilité de public concernée rattrapent ces développements, démontrer ce public la profession comptable joue un rôle clé dans l'intérêt public qui ne peut pas être excédé ou indispensable.

Mots-clés : comptabilité public, entreprises étatiques (publiques) , budget général D'état, système d'information de la comptabilité public, normes comptables internationales pour le secteur public, cohérence comptable.

قائمة المحتويات

المقدمة

الجزء الأول : ماهية المحاسبة العمومية وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة

الفصل الأول : الإطار النظري للمحاسبة العمومية

الفصل الثاني : أعوان تنفيذ المحاسبة العمومية ونظام معلوماتها

الفصل الثالث : ماهية الميزانية العامة للدولة والحساب الإداري

الجزء الثاني : تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الفصل الأول : العوامل المسببة لتطوير النظام المحاسبي العمومي؛

الفصل الثاني : واقع وتطور المحاسبة العمومية في الجزائر؛

الفصل الثالث : سبل إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر للاندماج إيجابيا في الحركة العالمية.

الخاتمة

قائمة الاختصارات

الرمز/ الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقارير المالية
IPSAS	International public sector Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
IFAC	International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
NCT	Nomenclature des comptes de trésor	مدونة حسابات الخزينة
PCE	Plan comptable de l'état	المخطط المحاسبي للدولة

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	نظام المعلومات المحاسبي العمومي	الشكل رقم (1.1)
47	مراحل عمل النظام المحاسبي العمومي	الشكل رقم (2 . 1)
48	الهيكل التنظيمي لنظام المعلومات المحاسبي العمومي	الشكل رقم (3. 1)
104	التبويب النوعي للنفقات العامة	الشكل رقم (4 . 1)
105	التبويب الإداري للنفقات العامة	الشكل رقم (5 . 1)
105	الأساس الوظيفي لتبويب النفقات العامة	الشكل رقم (6 . 1)
106	التبويب الاقتصادي للنفقات العامة	الشكل رقم (7 . 1)
107	مصادر الإيرادات العامة	الشكل رقم (8 . 1)
212	الوثائق والمستندات الادارية	الشكل رقم (1.2)
213	الأمريين بالصرف والمحاسبين العموميين	الشكل رقم (2.2)
214	أنواع المحاسبة للدولة	الشكل رقم (3.2)
215	العمليات المالية	الشكل رقم (4.2)
216	أنظمة التسيير للميزانية، المحاسبة، المالية	الشكل رقم (5.2)
217	المساءلة حول الحسابات	الشكل رقم (6.2)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
157	تصنيف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	الجدول رقم (1-2)
158	مقارنة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى	جدول رقم (2-2)
200	مبدأ تعدد السنوات	الجدول رقم (2-3)
209	المهام الرئيسية للمحاسب العمومي	الجدول رقم (2-4)
210	حساب التسيير	الجدول رقم (2-5)
211	الحساب الإداري	الجدول رقم (2-6)
212	الحساب العام للدولة	الجدول رقم (2-7)
220	الحسابات المتعلقة بأصول ميزانية الدولة	الجدول رقم (2-8)
222	الحسابات المتعلقة بخصوم ميزانية الدولة	الجدول رقم (2-9)
224	الحسابات المتعلقة بحساب التسيير	الجدول رقم (2-10)
226	الوضعية المالية	الجدول رقم (2-11)
227	التدفقات النقدية	الجدول رقم (2-12)
228	النفقات الصافية	الجدول رقم (2-13)
229	رصيد العمليات المتعلقة بالدورة	الجدول رقم (2-14)



1. **توطئة :** إن ظهور النظام المحاسبي القياسي العالمي، يعتبر ضرورة أساسية لتطوير المحاسبة، وللابتعاد عن كافة السلبيات التي تواجه الطرق المحاسبية المختلفة في بلدان عديدة، ومنها الجزائر، وتطبيق هذا النظام سيؤثر بلا شك على التوعية في أوساط المسؤولين والمشرعين وكل المعنيين بهذا النظام، حيث إن تبني هذه المعايير يوفر مرجعا محاسبيا وحيدا، ويساهم في تعزيز مهنة المحاسبة على الصعيد العالمي، وفي تطوير اقتصاديات دولية قوية، عن طريق ترسيخ وتشجيع الالتزام بالمعايير المهنية العالية الجودة، وتعزيز التقارب الدولي بين هذه المعايير والتعبير عن قضايا المصلحة العامة، ويؤمن عملية ضمان وسلامة المعاملات الاقتصادية، وتفسير المعلومات وشكل إفصاح مالي يسهل فهمه وقراءته ومعالجته، ومحاسبة المسؤولين في الحكومة على أساسه، وعملية التقييم والمقارنة وتوحيد المبادئ والأصول والقواعد المحاسبية في ظل تعقيد العلاقات الاقتصادية، نتيجة للتطور السريع الذي يحدث في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، وكذلك التوجه نحو لبرالية العلاقات الاقتصادية العالمية من خلال الانفتاح المتزايد لنموذج اقتصاد السوق - الحر.

تجري محاولات جادة من قبل الجمعيات والمنظمات المحاسبية المختلفة، والتي تساهم في عملية تطوير النظام المحاسبي، إلى توحيد المبادئ والأسس والقواعد المحاسبية المختلفة وذلك بعقد مؤتمرات دولية، وكتابة البحوث والمقالات وإثارة المناقشات، بهدف الوصول إلى نظام محاسبي قياسي عالمي يكون مقبولا من طرف الجميع، وفي ظل الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية بالسعي إلى التوافق المحاسبي على المستوى الدولي، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة، من خلال مشروع البنك الدولي للمحاسبة والإصلاح، لجعل نظام المحاسبة العمومية نظاما مرنا يستجيب للتحويلات الاقتصادية الراهنة والتغيرات الحادثة ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن طريق تكيف النظام المحاسبي العمومي مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

2. **الإشكالية الرئيسية للبحث :** تتمحور مشكلة البحث بصورة أساسية في كون اقتصادنا الوطني عامة والقطاع العام اللاربحي على وجه الخصوص يعاني من مجموعة من التحديات في ظل الوضع الراهن، المتمثلة في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام و المعنية التطبيق بالوحدات الإدارية اللاربحية (الحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات العامة وشبه الحكومية، والمؤسسات الدولية... الخ)، بمعنى أوسع جاءت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لاستخدامها من قبل المؤسسات العامة على المستوى الوطني والإقليمي (السلطات المحلية : البلديات والدوائر) وأية هيئة عامة (وكالة أو سلطة أو مجلس) ، وتستخدم على نطاق واسع IPSAS المنظمات الحكومية الدولية، ولا تنطبق على الشركات العامة التي لديها مركز تجاري أو التشغيل في تنافسية (التنظيم)، رغم الاختلاف المتباين بينهم، وقد جاءت هذه المعايير لتحسين جودة التقارير المالية لمؤسسات القطاع العام، للسماح لقرارات تخصيص الموارد بناء على معلومات أكثر موثوقية، وتحسين الشفافية والمساءلة المالية في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب من النظام المحاسبي العمومي بالجزائر إيجاد آلية تمكنه من العمل على كافة الأصعدة وبكفاءة عالية لمواكبة القرن الحادي والعشرين بالتماشى مع المعايير الدولية الموضوعية، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة :

- فيما تتمثل الإصلاحات التي مر بها نظام معلومات المحاسبة العمومية في الجزائر ، وإلى أي مدى يمكن للإصلاحات التي يمر بها هذا النظام أن يوافق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ؟

3. الأسئلة الفرعية : ولفهم الموضوع بعمق، وكذا لتوضيح الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية والمتمثلة في :

- ما المقصود بالمحاسبة العمومية ؟ وفيما يتمثل مجال تطبيقها ؟
- ما هي المركبات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي العمومي ؟
- ما المقصود بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ؟ وكيف لها أن تسهم في حماية المال العام من الفساد والتلاعب به ؟
- هل الجزائر مسيرة أم مخيرة في تبني هذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ؟ وهل هناك علاقة بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS ؟
- فيما تتمثل متطلبات إصلاح النظام المحاسبي العمومي الجزائري وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ؟ وهل هناك علاقة بين النظام المحاسبي المالي الجديد SCF وآفاق إصلاح نظام المعلومات المحاسبي العمومي ؟

4. فرضيات البحث : وتتمثل في الموالي :

❖ **الفرضية الرئيسية :** يتزايد تأثير العولمة على الاقتصاديات المحلية من خلال محاولة تبسيط القواعد وإصلاحات السوق تتزايد الحاجة لإيجاد نقاط تلاق بين المعايير المعمول بها على المستوى المحلي والمعايير الدولية ، ولتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي بما يسمح بالدخول في إطار المساءلة العالمية ، مما يساعد على حماية المال العام من التلاعب والحفاظ عليه.

❖ **الفرضيات الفرعية :** وتتمثل في :

- تعتبر المحاسبة العمومية آلية للرقابة وتسيير المالية العامة؛
- لكل نظام معلومات مدخلات ومخرجات وآلية لمعالجة المدخلات إلى مخرجات؛
- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي مجموعة من المبادئ المقبولة عموماً تعطي للمعلومة المالية ميزات من شأنها أن تعزز الثقة بين الجمهور والحكومة من خلال المساءلة والشفافية .
- تبني مختلف المعايير المحاسبية الدولية جاء في صيغة الاختيار، ولكن الحاجة لهذه المعايير هي ما تجعلها ضرورية من خلال المميزات التي تقدمها للمعلومة المالية؛
- لكل بيئة محاسبية متطلبات للتوافق المحاسبي، ومن خلال العلاقة التي تربط المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS يمكن استنباط متطلبات إصلاح النظام المحاسبي العمومي الجزائري من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.

5. مبررات اختيار الموضوع : تعددت واختلقت أسباب الاندفاع إلى اختيار هذا الموضوع بين دوافع شخصية وأخرى موضوعية فأما عن :

❖ الأسباب الموضوعية : فتمثل في :

- حداثة الموضوع خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، سواء على صعيد المعايير المحاسبية الدولية أو على مستوى المحاسبة العمومية؛
- تمحور معظم الدراسات والأبحاث حول معايير المحاسبة المالية IAS/IFRS، وإهمال معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، رغم أهميتها؛
- الضجة التي أحدثتها المعايير المحاسبية الدولية على المستوى العالمي وآثار تبنيتها التي للمعلومة المالية سمات إيجابية.

❖ أما عن الأسباب الذاتية فهي :

- الميول العلمي وهذا بحكم التخصص محاسبة وجباية؛
- يعد هذا الموضوع كامتداد للمشوار الدراسي وذلك بتكملة موضوع مذكرة الليسانس بتطويرها والتعرض إلى جوانب أخرى تمثلت نقائص فيها؛
- إلقاء نظرة على المستجدات المحاسبية للاستفادة المستقبلية.

6. أهمية الدراسة وأهدافها

❖ أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة أنه في إطار التوافق المحاسبي الدولي، أحدث تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضجة كبيرة على الصعيد العالمي وأصبح محل اهتمام الكثير من الطلبة، الأساتذة، والمهنيين... الخ، حيث لقي صدا كبير رغم مواجهه عدة صعوبات في التطبيق، مما أظهر عدة انعكاسات مختلفة، تظهر إحداها من خلال إبراز أهمية ووزن المؤسسات العمومية اللاربحية، وذلك من خلال نظام المحاسبة العمومية ، كما تتجلى الأهمية الأكبر في اختبار إمكانية تطبيق الأسس والمعايير المحاسبية الدولية على مؤسسات القطاع العام اللاربحية من خلال تجارب بعض الدول.

❖ أهداف الدراسة : تتمثل في الموالي :

- التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والهيئات القائمة بها؛
- التأكيد على ضرورة استبدال النظام المحاسبي الموحد المطبق في مؤسسات القطاع العام اللاربحي بنظام محاسبي إلكتروني قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر ومواكب للتطورات التي تفرضها المعايير الدولية؛

- السعي لوضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع العام والتي تمثل حجر الأساس للوصول إلى معايير وطنية تسير جنبا إلى جنب مع متطلبات المعايير الدولية للقطاع العام؛
- إيجاد آليات وأساليب عمل تساعد على خلق بيئة ومناخ عمل مناسبين، إضافة للارتقاء بمستوى الأدوات والأداء لحسن سير العمل المحاسبي؛
- إرساء مفاهيم واضحة للمعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال عرض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS ومقارنتها بالمعايير المحاسبية الدولية وتحديد أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف IAS/IFRS؛
- معرفة مستلزمات تصميم نظام محاسبة عمومية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS، وذلك انطلاقا من النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS؛
- ضرورة الانفتاح على المجتمعات المحاسبية الدولية مثل : مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSASB والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والاحتكاك بهما من أجل تبادل المعلومات وفهم فلسفة المحاسبة الدولية.

7. **معوقات الدراسة :** فيما يخص الصعوبات المواجهة في الدراسة فإنها تتمثل في قلة المراجع في الموضوع نظرا لحدائته وخاصة منها باللغة العربية، وكذا صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة الحديثة منها مما يؤثر على الموضوع للإمام بكافة جوانبه.

8. **حدود الدراسة :** تتمثل حدود الدراسة في مجموعة الحدود الزمانية والموضوعية :

1.8. **الحدود الزمنية :** شملت الدراسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الفترة 2002 إلى غاية 2007، أما فيما يخص تطور نظام المحاسبة العمومية في الجزائر فقد شملت الدراسة الفترة 2005-2010 بالنسبة للنصوص القانونية، أما فيما يخص التطبيقات في أرض الواقع فقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار إلى غاية 2012، لهذا أخذت الفترة الزمنية الإجمالية للبحث هي بين 2002-2012.

2.8. **الحدود الموضوعية :** يتمثل موضوع البحث في أهمية الاتجاه نحو المحاسبة الدولية من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية ، وذلك من خلال محاولة استنباط مستلزمات نظام محاسبة عمومية جديد انطلاقا من تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

- في الدراسة لن يتم التطرق إلى دور الرقابة العمومية (الحكومية) في مكافحة الفساد والتلاعب بالمال العام، وإنما يتم التطرق إلى دور المحاسبة العمومية في مكافحة هذا الأخير وما علاقته به؛
- كما لا يتم التطرق للفساد والتلاعب بالمال العام، وإنما يتم التطرق بشكل مفصل إلى نظرة محاسبية تقنية مطلقة من خلال موقف المحاسبة العمومية من الفساد في المال العام والجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد.

9. **منهج البحث والأدوات المستخدمة**

1.9. منهج البحث : تحقيقاً لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف مستلزمات تطوير نظام معلومات المحاسبة العمومية في ظل الاتجاه الدولي للمعايير المحاسبية الدولية كمعالجة لإشكالية البحث، فقد تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية: فقد غلب على البحث **المنهج الاستقرائي** : وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة إشكالية البحث، وتحلل البحث استخدام بعض المناهج العلمية **كالمنهج المقارن** : وذلك بهدف المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الخاصة بالمحاسبة العمومية في الفصل الثاني، **والمنهج الاستنباطي** الذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للنظام المحاسبي العمومي الحالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS ، وكيفية استنتاج نظام للمحاسبة العمومية يوافق هذه المعايير، كما اعتمد استخدام **المنهج التحليلي الوصفي** في الفصل الثاني دراسة وتحليل نماذج من النظم المحاسبية المطبقة في الدول الأخرى سواء الدول المتقدمة التي طورت من أنظمتها المحاسبية بما يتفق ومعايير المحاسبة الدولية والتطورات الاقتصادية العالمية، أو الدول العربية التي تسعى لتطوير أنظمتها المحاسبية لتواكب التطورات العالمية في مجالي المحاسبة والاقتصاد، والتي من خلالها يمكن استنباط نظام للمحاسبة العمومية الجزائرية المواكب لواقعها وبيئتها الاقتصادية.

2.9. الأدوات المستخدمة : وفيما يخص الأدوات المستخدمة في البحث فإنه سوف يعتمد على الدراسة النظرية المكتيبة للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية لموضوع البحث .

10. تقسيمات البحث : لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية، فقد تم تقسيم البحث إلى جزئين وذلك بالانتقال من العام إلى الخاص في كل جزء، كما تم تقسيم كل جزء إلى ثلاث فصول ، كما تقسيم كل فصل إلى أربع مباحث ، إذ نبدأ الدراسة بمقدمة تتطرق فيها إلى أهمية وإشكالية البحث وأهداف الدراسة، ثم في عرض الموضوع : الجزء الأول يتحدث عن الإطار الفاهيمي للدراسة والمتمثل في ماهية المحاسبة العمومية وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة من خلال التطرق إلى الإطار النظري للمحاسبة العمومية في الفصل الأول والمتمثل في العموميات والأسس العلمية لها، أما الفصل الثاني فيمثل الإطار العملي للمحاسبة العمومية والمتمثل في أعوان تنفيذ المحاسبة العمومية ونظام معلوماتها، في الأخير وليس آخرا يتم التطرق إلى الميزانية العامة للدولة والحساب الإداري في الفصل الثالث، ونختم الجزء بالحديث عن العلاقة الترابطية بين المحاسبة العمومية والميزانية العامة للدولة.

أما الجزء الثاني فيتحدث عن تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إذ أن الفصل الأول فيه يتطرق إلى العوامل المسببة لتطوير النظام المحاسبي العمومي، والفصل الثاني يتحدث عن واقع وتطور المحاسبة

العمومية في الجزائر، وفي آخر الجزء تتطرق إلى سبل إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر للاندماج إيجابيا في الحركة العالمية في الفصل الثالث.

وتختتم الدراسة بالوصول إلى مجموعة من النتائج المتوصل إليها من خلال الجزئين السابقين مستنبطين بهذا مجموعة من التوصيات والتي يؤمل تجسيدها على أرض الواقع مستقبلا إن شاء الله.



ماهية المحاسبة العمومية وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة

- الفصل الأول : الإطار النظري للمحاسبة العمومية
- الفصل الثاني : أعوان تنفيذ المحاسبة العمومية ونظام معلوماتها
- الفصل الثالث : ماهية الميزانية العامة للدولة والحساب الإداري



تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الفصل الأول : العوامل المسببة لتطوير النظام المحاسبي العمومي؛

الفصل الثاني : واقع وتطور المحاسبة العمومية في الجزائر؛

الفصل الثالث : سبل إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر للاندماج إيجابيا في الحركة العالمية.



الخاتمة

أثبتت الوقائع والمدونات التاريخية أن المحاسبة العمومية هي أولى فروع المحاسبة التي مورست في التاريخ الإنساني، وبرغم أن ذلك يعطيها حق الريادة والأولوية في عملية تطوير البناء الفكري المحاسبي ووضع المعايير المحاسبية، إلا أن ذلك لم يكن بنفس الخطوة التي مُنحت لشقيقتها المحاسبة المالية، وبالرغم من حاجة المجتمع للفرعين معا، إلا أنهما يختلفان عندما يتعلق الأمر بمبدأ خدمة المصلحة العامة، فالوقائع والشواهد، كما ونوعاً، تؤكد بأن خدمة المصلحة العامة تتأثر بالممارسات المحاسبية العمومية بدرجة أكبر مما سواها من فروع المحاسبة، وهو ما يعني أن تطويرها وتنظيمها كان يفترض أن يسبق تطوير وتنظيم فروع المحاسبة الأخرى، وأن يلقي اهتماماً ورعاية أكبر.

تحمل بيئة الممارسات المحاسبية في الوحدات العمومية سمات تميزها عن مثلتها في وحدات القطاع الخاص، الأمر الذي فرض تأسيس إطار وقواعد ومعايير مستقلة للمحاسبة العمومية تراعي ذلك التمايز، فبدون ذلك لا يمكن توقع نجاح تبني الممارسات المحاسبية العمومية لأطر أو مفاهيم أو معايير محاسبية أو اقتصادية أو إدارية خارجية أخرى.

1. النتائج : كما يتضح مما سبق النقاط الموالية :

➤ المحاسبة العمومية تخدم نشاطا معيناً هو النشاط الحكومي، فهي إذا نوع من الحسابات التطبيقية، أي أن أصول المحاسبة وقواعدها وأساليبها مطبقة على نوع معين من النشاط هو النشاط الحكومي لهذا نجد تسير جنباً إلى جنب مع هذا النشاط، والقالب الذي يصب فيه فيعرضه في صورة رقمية تحدد معاملة وتقيس مداه ، وتقدم من المؤشرات ما يدل على مواطن الضعف ونواحي الانحراف أو التقصير ؛

➤ وتطبق المحاسبة العمومية على مستوى الوحدات العمومية الإدارية إذ تتميز هذه الأخيرة :

- باختفاء الشخصية المعنوية المستقلة وذلك لعدم استقلال نشاطها الذي يتم في حدود التعليمات واللوائح المالية؛
- لا يخصص للوحدة العمومية الإدارية رأس مال محدد تقوم باستغلاله، لأن مزاوله نشاطها يعتمد على موارد نقدية متجددة سنويا تحددتها الإعتمادات الواردة في الميزانية العامة للدولة والتي سوف يتم التطرق إليها لاحقاً؛
- تمثل الإيرادات والنفقات العامة تدفقات نقدية مستقلة من وإلى الوحدة العمومية الإدارية دون ارتباطها بالسنوات السابقة؛
- النظام المحاسبي العمومي هو مجموعة من الطرق والإجراءات والتعليمات المحاسبية المناسبة، تستخدم مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية بهدف حماية موجودات الحكومة ، وتقديم البيانات المالية الدقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط الحكومي؛

- أعوان تنفيذ هذا النظام هم أربعة أعوان وهم : الأمر بالصرف ، المحاسب العمومي ، الوكيل بالصرف والمراقب المالي؛
- نظرية الأموال المخصصة هي النظرية الأنسب لتسيير الأموال العامة والأسس المعتمدة في المحاسبة العمومية بما فيها الأساس النقدي والالتزام والاستحقاق، ولكل واحد منهم مزايا وعيوب؛
- أنظمة المحاسبة العمومية تحوي ثغرات واضحة ومشجعة لارتكاب تجاوزات مالية وإدارية؛
- الأنظمة الحالية تحتوي على الكثير من الأخطاء والثغرات الواضحة ولا تواكب مراحل التقدم التي تشهدها الجزائر؛

- أن النظام المحاسبي الحالي "اليدوي" لا يتواءم مع المرحلة الحالية وأهداف الدولة الرامية إلى تخصيص العديد من المرافق العامة وممتلكاتها.
- الجزائر محيرة في تبني هذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكن دخولها لاقتصاد السوق وعقدتها مجموعة من اتفاقيات الشراكة وانضمامها لبعض للمنظمات الدولية، هو الأمر الذي سيحتم عليها تبني هذه المعايير، ولا توجد أية علاقة النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديث نظام المحاسبة العمومية سوى الاتجاه نحو التوحيد المحاسبي الدولي.
- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تلقت إجابة واسعة وسريعة من قبل دول العالم، فهذه المعايير مستوحاة من المعايير الدولية للمعلومة المالية IAS/IFRS ، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS تطبق من قبل المؤسسات العامة على المستوى الوطني والإقليمي (أي السلطات المحلية ...) والمحلية (البلديات والمجتمعات العمرانية) وأية هيئة عامة (وكالة أو سلطة أو مجلس ...) ، وهي كذلك تستخدم على نطاق واسع IPSAS من قبل المنظمات الحكومية الدولية؛
- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS جاءت لتحسين جودة التقارير المالية لمؤسسات القطاع العام للسماح لقرارات تخصيص الموارد بناء على معلومات أكثر موثوقية، وتحسين الشفافية والمساءلة المالية في هذا المجال؛
- هناك 31 في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق، ومعيار وحيد للمحاسبة الدولية للقطاع العام على أساس نقدي إلى غاية مارس 2011؛
- تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من قبل العديد من الحكومات (107 دول منها ثماني دول عربية) والمنظمات الدولية وكالة الفضاء الأوروبية (ESA) ، مجلس أوروبا (COE) ، منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) ، الأطلسي (الناتو) ، منظمة لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، الأمم المتحدة وصناديقها (مثل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة)، ووكالات (مثل منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية)، والمنظمات الشقيقة (مثل الدولية للطاقة الذرية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، منظمة التجارة العالمية منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO)؛
- ومن خلال مجموعة من المقابلات مع (رئيس الغرفة الإقليمية لمجلس المحاسبة، المراقب المالي لولاية ورقلة، المحاسب العمومي ورئيس مصلحة الميزانية لجامعة قاصدي مرباح بورقلة) تم استنتاج ما يلي :
 - الفساد في المال العام في الجزائر يتمثل في ثغرات القانون، والتي تمنح الفرصة لأعوان تنفيذ الميزانية العامة للتلاعب فيه؛
 - الفساد في المال العام سببه إهمال دور المراجعة الخارجية للقوائم المالية المستخرجة من نظام المحاسبة العمومية؛
 - معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ما هي إلا وسيلة لفتح الاقتصاديات الوطنية امام الاقتصاديات الدولية وبالتالي يسهل الاطلاع عليها؛
 - ما دامت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تصدر عن هيئات دولية فإنها ستسهل لها عملية التدخل غير المباشر في الدول النامية المطبقة لهذه المعايير وبطريقة غير مباشر التحكم والسيطرة عليها، وذلك من خلال الرجوع المتكرر في شرح تطبيق هذه المعايير.

في النهاية يجب الاعتراف بأن المحاسبة العمومية في الجزائر بعيدة كل البعد عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS ، وبهذا يجدر التأكيد بأن المحاسبة العمومية في الجزائر في حاجة كبيرة لتغيير جذري لوضعيتها ، وأن هناك ضرورة لتحديد الإستراتيجية الملائمة لتطويرها، وهو الإطار الذي سيلعب الإصلاح المحاسبي المرجو والمطلوب الدور الأساسي فيه، والاعتراف بأهمية التخطيط في الإستراتيجية الجديدة للإصلاح المحاسبي، ووضع مخطط علمي وواقعي يهدف وضع حد للتلاعب بالمال العام وجعل المحاسبة العمومية في الغد أكثر تكيفا مع النظام الاقتصادي الاجتماعي وحتى السياسي الحالي والمستقبلي للجزائر ، ذلك للتغيرات المنتظرة نحو التقدم والتطور والاندماج إيجابيا في الحركة العالمية لم تتم ولن تتحقق إلا عبر أنظمة معلومات قوية حديثة وكفئة والأكثر من كل هذا أنظمة مرنة ودقيقة.

2. **التوصيات :** بناءً على الاستنتاجات السابقة، ومن أجل تحقيق إصلاح للمحاسبة العمومية الجزائرية يواكب التطورات الحالية من خلال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الباحثة من خلال طرح الموضوع توصي بمجموعة من التوصيات أهمها :
- ضرورة تطوير النظام المحاسبي العمومي بما يواكب التطور في حقول المحاسبة والمراجعة ومعاييرها المهنية بالتخلي عن تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي بعد إجراء دراسة مستفيضة لكيفية تطبيق أساس الاستحقاق سواء بشكل مرحلي أو كلي، ويمكن البدء بتطبيق أساس الاستحقاق على إحدى الوحدات الحكومية التي تتصف بنشاط مالي كبير للتعرف على مواطن الضعف والقوة في التطبيق، ليكون بالإمكان معالجتها، ووضع الحلول المناسبة في حالة التطبيق الأشمل، بغية تمكين الوحدات الحكومية من اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير أساليب إدارة المرافق الاقتصادية والاستثمارية وتشغيلها على أسس اقتصادية وتجارية سليمة ومجدية ؛
 - توفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام وترشيد استخداماته والإسهام في رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية من خلال وحدات الرقابة الداخلية فيها ؛
 - على الجهات الحكومية الإسراع في تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية إلى الوسائل الإلكترونية وتقديم بياناتها للمراجعة على أقراص مدججة بدلا من المستندات الورقية ؛
 - تأهيل العاملين بما ينعكس إيجابيا على حسن أدائهم في العمل ؛
 - وجود نظام محاسبي عمومي متكامل وشفاف سيساعد الدولة ممثلة بالعديد من القطاعات على الكثير من الأمور وليس فقط بمنع الفساد المالي حيث سيتمكن أجهزة الدولة من الحصول على البيانات المالية التي تساهم في تقديم معلومات وافية في ما يتعلق بممتلكات الدولة المستهدفة بالتخصيص؛
 - دعم وتفعيل استفادة أجهزة القطاع العمومي في الجزائر من التجارب الدولية تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

3. **آفاق الدراسة :** إيماناً بأهمية الإصلاح المحاسبي في القطاع العام في التطورات الحالية يمكن فتح المجال للبحث في المواضيع

المالية:

- ما مدى تأثير المحاسبة وفق IPSAS على الرقابة المالية الحكومية، وهل هناك حاجة لوضع معايير للرقابة المالية وللرقابة الداخلية والموائمة بينها وبين معايير المراجعة الدولية أو الوطنية؟
- أهمية دور IPSAS في نجاح خصخصة المشروعات الحكومية.
- دور IPSAS في تعزيز وتطوير المساءلة العامة والشفافية المالية ومكافحة الفساد.
- التوافق المحاسبي الحكومي الدولي، هل هو ضرورة أم أداة بيد المنظمات الدولية لاستخدامها في تحقيق أهدافها الخاصة.

الفهرس

العنوان.....	الصفحة.....
III.....	الإهداء.....
IV.....	الشكر.....
V.....	ملخص.....
VI.....	قائمة المحتويات.....
VII.....	قائمة الجداول.....
VIII.....	قائمة الأشكال البيانية.....
IX.....	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ.....	المقدمة.....

الجزء الأول : ماهية المحاسبة العمومية وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة

001.....	تمهيد.....
002.....	الفصل الأول : الإطار النظري للمحاسبة العمومية.....
002.....	المبحث الأول : مدخل عام حول ماهية المحاسبة.....
002.....	المطلب الأول : تعريف المحاسبة ومستخدمو المعلومات المحاسبية.....
004.....	المطلب الثاني : محددات الأسس العلمية المحاسبية.....
008.....	المطلب الثالث : فروع المحاسبة وإمساك الدفاتر.....
010.....	المطلب الرابع : الوحدة الاقتصادية والوحدة المحاسبية.....
013.....	المبحث الثاني : ماهية المحاسبة العمومية وعلاقتها بالمحاسبات الأخرى.....
013.....	المطلب الأول : تعريف المحاسبة العمومية ، نشأتها وتطورها.....

- 017.....المطلب الثاني : قواعد ومجال استخدام المحاسبة العمومية.
- 018.....المطلب الثالث : مصادر وأهداف المحاسبة العمومية.
- 019.....المطلب الرابع : علاقة المحاسبة العمومية بالمحاسبات الأخرى.
- 023.....المبحث الثالث : لماذا جاءت المحاسبة العمومية؟
- 023.....المطلب الأول : وظائف، أدور وأغراض المحاسبة العمومية.
- 025المطلب الثاني : مفهوم المؤسسات العمومية الإدارية (اللاربحية).
- 028.....المطلب الثالث : خصائص المؤسسات العمومية الإدارية (اللاربحية).
- 030.....المطلب الرابع : العمليات المختلفة للمحاسبة العمومية.
- 031.....الفصل الثاني : تقديم أعوان تنفيذ المحاسبة العمومية ونظام معلوماتها
- 031.....المبحث الأول : أعوان تنفيذ المحاسبة العمومية.
- 031.....المطلب الأول : بطاقة فنية للآمر بالصرف.
- 032.....المطلب الثاني : بطاقة فنية حول المحاسب العمومي.
- 034.....المطلب الثالث : بطاقة فنية للوكيل بالصرف.
- 035.....المطلب الرابع : بطاقة فنية للمراقب المالي.
- 036.....المبحث الثاني : نظام المعلومات المحاسبي العمومي.
- 036.....المطلب الأول : أسباب دراسة وتعريف نظام المعلومات المحاسبي العمومي.
- 039.....المطلب الثاني : الأسس العلمية للنظام المحاسبي العمومي.
- 040.....المطلب الثالث : أركان وقواعد تصميم نظام معلومات المحاسبة العمومية.
- 042.....المطلب الرابع : الدفاتر المحاسبية ومراحل عمل نظام معلومات المحاسبة العمومية.
- 050.....المطلب الخامس : النظام المحاسبي العمومي الفعال.
- 052.....المبحث الثالث : الإطار العلمي للمحاسبة العمومية.

052.....	المطلب الأول : مبادئ المحاسبة العمومية.....
057.....	المطلب الثاني : أهم النظريات المحاسبية وما يصلح منها للمحاسبة العمومية.....
062.....	المطلب الثالث : النظرية التي تركز عليها المحاسبة العمومية وأسس القياس.....
069.....	الفصل الثالث : الميزانية العامة للدولة والحساب الإداري.....
069.....	المبحث الأول : ماهية الميزانية العامة للدولة.....
069.....	المطلب الأول : نشأة وتعريف الميزانية العامة للدولة.....
073.....	المطلب الثاني : خصائص الميزانية العامة للدولة.....
074.....	المطلب الثالث : أهداف الميزانية العامة للدولة.....
075.....	المطلب الرابع : قواعد إعداد الميزانية العامة.....
076.....	المبحث الثاني : دور ، أهمية ، أنواع وأساليب إعداد الميزانية العامة للدولة.....
076.....	المطلب الأول : تطور دور الميزانية العامة للدولة.....
077.....	المطلب الثاني : أهمية الميزانية العامة للدولة.....
078.....	المطلب الثالث : تطور الميزانية العامة للدولة (أساليب إعداد الميزانية العامة للدولة).....
083.....	المطلب الرابع : أنواع الميزانيات العامة للدولة.....
084.....	المبحث الثالث : المبادئ الفنية ، تبويب ، مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة والحساب الإداري.....
084.....	المطلب الأول : المبادئ الفنية لإعداد الميزانية العامة للدولة.....
092.....	المطلب الثاني : تبويب الميزانية العامة للدولة.....
102.....	المطلب الثالث : طرق تقدير نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة.....
108.....	المطلب الرابع : مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة (دورة الميزانية العامة).....
116.....	المطلب الخامس : الحساب الإداري للدولة.....
119.....	المطلب السادس : علاقة المحاسبة العمومية والميزانية العامة للدولة بنظام معلومات المحاسبة العمومية.....
120.....	خلاصة الجزء الأول.....

الجزء الثاني : تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- 121.....تمهيد
- 122.....الفصل الأول : العوامل المسببة لتطوير النظام المحاسبي العمومي
- 122.....المبحث الأول : التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي
- 122.....المطلب الأول : بؤادر وأسباب ظهور التوافق المحاسبي
- 123.....المطلب الثاني : الفرق بين التوحيد والمعايرة المحاسبية والتوافق المحاسبي الدولي
- 124.....المطلب الثالث : العوائق والضغوط باتجاه التوحيد المحاسبي
- 126.....المطلب الرابع : منافع ومقومات التوافق المحاسبي
- 127.....المطلب الخامس : متطلبات التوافق المحاسبي الدولي و الجهود المبذولة للتوافق الدولي والإقليمي
- 131.....المبحث الثاني : المحاسبة الدولية والمنظمات الدولية ذات العلاقة
- 131.....المطلب الأول : المحاسبة الدولية
- 134.....المطلب الثاني : المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمحاسبة الدولية
- 135.....المطلب الثالث : علاقة المحاسبة العمومية بالمحاسبة الدولية
- 135.....المبحث الثالث : تطوير المحاسبة العمومية
- 135.....المطلب الأول : الجهود والدراسات الدولية لتطوير المحاسبة العمومية
- 139.....المطلب الثاني : متطلبات تطوير نظام المحاسبة العمومية
- 144.....المطلب الثالث : التجارب الدولية لإصلاح نظام المحاسبة العمومية
- 147.....المبحث الرابع : ماهية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومتطلبات تطبيقها
- 147.....المطلب الأول : ماهية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والإطار العام لها
- المطلب الثاني : أهداف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لها
- 150.....
- 153.....المطلب الثالث : عرض وتصنيف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- المطلب الرابع : تجارب بعض الدول والمنظمات الدولية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- 159.....
- 160.....المبحث الخامس : متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - التحول إلى الاستحقاق المحاسبي -
- 160.....المطلب الأول : خطوات مشروع التحول إلى الاستحقاق المحاسبي

163.....	المطلب الثاني : متطلبات نجاح مشروع التحول إلى الاستحقاق المحاسبي
163.....	المطلب الثالث : عناصر نجاح مشروع التحول إلى الاستحقاق المحاسبي والتحديات التي ستواجهها الدول
164.....	الفصل الثاني : واقع وتطور المحاسبة العمومية في الجزائر
165.....	المبحث الأول : الإطار العام لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر
165.....	المطلب الأول : التطور التاريخي لنظام للمحاسبة العمومية في الجزائر
166.....	المطلب الثاني : مكونات نظام المحاسبة العمومية في الجزائر
170.....	المطلب الثالث : محاسبة الدولة وفقا لمدونة حسابات الخزينة
174.....	الفرع الرابع : محاسبة الدولة وفقا للمخطط المحاسبي للدولة
178.....	المبحث الثاني : إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر
178.....	المطلب الأول : متطلبات وأهداف إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر
180.....	المطلب الثاني : أعمال إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر
185.....	المطلب الثالث : إجراءات التكوين وتكيف أنظمة الاعلام الآلي
187.....	المبحث الثالث : شكل النظام المحاسبي للدولة بعد الإصلاح
187.....	المطلب الأول : عناصر النظام المحاسبي للدولة بعد الإصلاح
192.....	المطلب الثاني : أثر تطبيق العناصر الجديدة لنظام المحاسبة العمومية
195.....	المطلب الثالث : الانتقال من مدونة الحسابات إلى المخطط المحاسبي للدولة
198.....	الفصل الثالث : سبل إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر للاندماج إيجابيا في الحركة العالمية
198.....	المبحث الأول : تحديث نظام المحاسبة العمومية في ظل تحديث الميزانية العامة للدولة
198.....	المطلب الأول : عصرنة نظام الميزانية العامة للدولة
202.....	المطلب الثاني : تحديث نظام المحاسبة العمومية بما يتلاءم مع عصرنة الميزانية العامة للدولة
204.....	المطلب الثالث : الدراسات والمسوحات (2005 – 2009)
206.....	المبحث الثاني : إستراتيجية إصلاح الإطار القانوني لنظام المحاسبة العمومية
206.....	المطلب الأول : إستراتيجية إصلاح القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية
208.....	المطلب الثاني : إستراتيجية إصلاح قانون المحاسبة العمومية
212.....	المطلب الثالث : التصميم الجديد لنظام المحاسبة العمومية حسب المهام الجديدة
218.....	المبحث الثالث : إستراتيجية إصلاح الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة العمومية
218.....	المطلب الأول : حسابات الدولة المستقبلية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية
225.....	المطلب الثاني : إستراتيجية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر
231.....	المطلب الثالث : مقومات ومتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر
	المطلب الرابع : متطلبات تطبيق معايير IPSAS في المؤسسات العمومية اللاربحية الجزائرية والآثار المتوقعة من
233.....	التطبيق

235.....خلاصة الجزء الثاني

236.....الخاتمة

.....قائمة المصادر والمراجع





قائمة المصادر والمراجع